مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مستلزمات البناء الفكري والنهضوي في الدول العربية
اسم الكاتب: د. وجيه عفدو علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/600
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستلزمات البناء الفكري والنهضوي في الدول العربية

د. وجيه عفدو عليت

كلية العلوم السياسية /جامعة دهوك

Abstract

The intellectual and renaissance construction in the contemporary Arab societies must have some basic requirements that are necessary for any renaissance and available all the time. These requirements represent a fundamental pillar of renaissance which include intellectual awareness and economic reform as well as the reform of religious thought. Individual/ citizen or majority of the people when have an enough level of political though awareness that appears in forms of freedom, equality, democracy, tolerance and peaceful coexistence in the society, the environment of creativity in all fields would be available in the society.

ملخص

ان البناء الفكري والنهضوي في المجتمعات العربية المعاصرة تحتاج الى مستلزمات أساسية التي لا بد من توفيرها ، إذ لا يمكن تحقيق البناء الفكري والنهضوي بدونها ، وتمثل دعامة أساسية لأي نهضة ، وهذه المستلزمات تتمثل بالوعي الفكري وضرورة الإصلاح الاقتصادي ، فضلاً عن إصلاح الفكر الديني . لكي يكون لدى الفرد / المواطن أو غالبية الشعب والجماهير وعي فكري سياسي كاف مما يجعلهم من المؤمنين بالحرية والمساواة والديمقراطية والتسامح والتعايش السلمي وإدارة التنوع والتعدد السائد في هذه المجتمعات بصورة سلمية ، الأمر الذي يؤدي الى توفير بيئة مناسبة لتحقيق الأبداع في مختلف المجالات .

المقدمة

يجري في كثير من الدول العربية منذ عام ٢٠١٠ وإلى الوقت الحاضر تحركات شعبية وسياسية ، أو بالأحرى ثورات سياسية (ان صح التعبير) للمطالبة بالديمقراطية واحترام الكرامة الإنسانية ، البعض منها ربما استطاعت ان تهدم نظام حكم السابق ، ولكنها لم تستطع ان تقوم بالبناء بعد ، وبدأت تواجه عقبات وصعوبات عديدة ، مثل تونس ومصر وليبيا واليمن ، الأمر الذي يتطلب اتخاذ مواقف واضحة بشأنها من أجل معالجتها معالجة حقيقية دون القفز فوق المراحل ، وان تقوم قواعد اللعبة السياسية على أساس المشاركة السياسية وثقافة المشاركة والمساهمة واحترام التعددية السياسية وعدم التعصب لأي طرف ، والبعض الأخر من هذه الدول لا يزال الحراك الشعبي قائماً فيه ولم يحسم بعد كالحال مع أحداث الجارية في سوريا منذُ حوالي أكثر من أربع سنوات.

وعليه نستطيع القول ان عملية تحقيق النهضة هي عملية مركبة ومترابطة ينبغي ان يشمل على الهدم والبناء ، إلا إنها أي النهضة تثير الكثير من الجدال والنقاش بين المختصين والباحثين ، ليس فقط حول طبيعتها والقائمين عليها ، ودور العوامل والداخلية والخارجية فيها على حد سواء ، إنما حول أساليبها وأهدافها ، أيضاً ، فهناك مثلاً من يؤكد ومنهم (جون آر برادلي) الذي ذهب في كتابه (ما بعد الربيع العربي) ان الهدف من هذا الحراك الثوري هو ليس تحقيق التحول الديمقراطي ، إنما المطالبة بمحاربة البطالة والفقر والحد من آفة الفساد ، واحترام كرامة الإنسان([1]) . بينما يرى آخرون ان الهدف من هذا التغيير هو تحقيق التحول الديمقراطي وبناء نظام الحكم الديمقراطي على أنقاض النظام السابق الذي كان الاستبداد والتفرد بالسلطة أهم سماته . والسؤال المهم الذي يطرح نفسه هنا في هذا الشأن ، هو هل ان هذه المجتمعات مهيأة فكريا وثقافياً وتتوفر فيها المستلزمات اللازمة لإحداث النهضة أم لا ؟ ، وهل ان الثورات السياسية ينبغي بالضرورة ان تسبق الثورات الفكرية أم العكس هو الصحيح ؟ ، وهذا الأمر الذي يتطلب الوقوف عنده وتوضحيه في ثنايا البحث هذا ، والذي يمثل هدفه الرئيس . ومن ثم طرح بعض الأفكار والتصورات ، والتي هي الأخرى قد تثير الكثير من الجدل والنقاش من قبل بعض

الأوساط الفكرية أو السياسية، لكنها بالتأكيد محل احترام وتقدير ، فالعافية تكمن في الجدال والحوار وثقافة المشاركة وعدم الإقصاء أو الاستئصال والانفراد في الحكم ، كل ذلك أملاً في محاولة لتقديم خدمة للبشرية جمعاء في هذا الشأن ، وتحديد وتسجيل بعض الملاحظات حول الذي يشهده الدول العربية من تطورات مهمة التي لها أهمية كبيرة سواء في تقدمها وازدهارها أم في تراجعها وانحطاطها ، كل ذلك من أجل بيان نقاط الضعف ، ومن ثم السعي لتجاوزها من جهة ، وفي الوقت نفسه تطوير الجوانب الإيجابية من جهة ثانية .

إن **منهج** البحث العلمي يمثل المسلك الرئيس الذي يساعد الباحث في الوصول إلى المعرفة اللازمة حول موضوع ما من موضوعات التي تكون قيد البحث والدراسة ، ولا سيما بخصوص الدراسات الإنسانية عموماً والسياسية خصوصاً ، لذلك تطلب الأمر اللجوء إلى أكثر من منهج ، فقد اعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج التحليلي عند محاولة تفكيك الواقع القائم وغربلته وكشفه على حقيقته بعيداً عن الانفعالات العاطفية المستعجلة أو غير الموضوعية ، ومن ثم بعد ذلك يتم بنائه وتركيبه بصورة سليمة وحقيقية دون ان تكون على شكل حلول مؤقتة أو ترقيعيه كالذي تعارف عليه المجتمعات العربية – الإسلامية منذُ عقود من الزمن ، أي معرفة جوانب الخلل فيه وتشريحه ، لكي يتم معالجتها معالجة حقيقية وجذرية ، وليس معالجة ترقيعيه أو ظاهرية كما يحدث في كثير من الأحيان . وكذلك تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال متابعة جذور وجوانب الخلل الموجودة في هذه المجتمعات التي تتميز بالاستبداد والفقر والفساد وتأثير ذلك سلبياً على مفاصل الحياة كافة ، خصوصاً الاجتماعية والثقافية والفكرية .

وتنطلق **فرضية** البحث من فكرة مفادها ان: (ان هناك مستلزمات أساسية التي لا يمكن تحقيق البناء الفكري والنهضوي بدونها ، وهذه المستلزمات تتمثل بالوعي الفكري والإصلاح الاقتصادي ، وإصلاح الفكر الديني . لكي يكون لدى الفرد / المواطن أو غالبية الشعب والجماهير وعي فكري سياسي كاف مما يجعلهم من المؤمنين بالحرية والمساواة والديمقراطية والتسامح والتعايش السلمي وإدارة التنوع والتعدد السائد في هذه المجتمعات بصورة

سلمية. وتقوم هيكلية البحث على أساس تقسيمه إلى محاورين رئيسيين يحاولان ان يغطيان الموضوع من جوانبه الأساسية كافة ، والتي يمكن تحديدهما على هذا النحو:-

المحور الأول – تحديد مصطلحات البحث:

أولاً- معنى النهضة:

ثانياً – الوعي الفكري:

المحور الثاني- مستلزمات البناء النهضوي:

أولاً- اقتصاد مزدهر:

ثانياً – المحكوم المستنير:

ثالثاً– الطاعة والرفض:

رابعاً – الحرية والمساواة:

خامساً – إصلاح الفكر الديني:

المحور الأول

تحديد مصطلحات البحث

نحاول في هذا المحور توضيح المفاهيم التي تمثل محور اهتمام البحث ، على أساس ان الوظيفة الأولى للنظرية السياسية المعاصرة هي تحديد المفاهيم وتفكيكها .

أولاً – معنى النهضة :

فالنهضة لغة كما جاء في "لسان العرب" لـ (أبن منظور) أن: النهوض هو البراح من الموضع والقيام عنه . نهض ، ينهض، نهضاً، ونهوضاً: قام عن مكانه ، وارتفع عنه إلى العدو أسرع إليه يحاربه ، وأنهضته أنا فانتهض ، وانهضته، حركة للنهوض ، واستنهضه لأمر كذا: إذا أمره بالنهوض له([٢]) .

وتعني النهضة في التقاليد الاوربية تغييرات فكرية وثقافية التي بدأت في البلاد الإيطالية وبلغت أوج ازدهارها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، وامتدت منها إلى فرنسا وإسبانيا وألمانيا وبقية الدول الاوروبية . وتشير النهضة أيضا إلى نهاية العلاقات الاقطاعية وبداية العلاقات الرأسمالية ، وإعادة الحياة الى الثقافة الاغريقية والرومانية التي كانت منسية خلال العصور الوسطى نتيجة سيطرة الكنسية على مقاليد الأمور . ففي عصر النهضة تم إعادة اكتشاف أفلاطون وأرسطو والثقافة الاغريقية والرومانية من جديد .

وعصر النهضة يمثل مرحلة انتقالية من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة في أوروبا ، ويؤرخ لها بسقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ على يد العثمانيين ، وهجرة العلماء منها إلى ايطاليا ، ونقلوا معهم تراث اليوناني والروماني .

النهضة الإنسانية في أوروبا هي التي قالت للكنيسة ولرجال الدين نحن لا نحاربكم ولا نحارب الدين ، لكن نحارب كل نشاط تقومون به خارج اسوار الكنيسة ، اذهبوا الى الكنيسة وابقوا بداخل الكنيسة ، وتركوا العلماء والمفكرين للمجتمع المدني ، وهذا أكده أيراسمس زعيم النهضة الأوروبية لا سيما في كتابه " **مدح الجنون**" الذي نشر عام ١٥١١ ، مما جعله في صراع مع رجال الدين ، فقد أكد ان هناك مستويين للإيمان: المستوى الداخلي الذي هو الإيمان الحقيقي ، والمستوى الخارجي الذي يتعلق بالأيقونات والشعائر والمظاهر الاخرى(٣) . والأمر نفسه يطبقه عبد الكريم سروش على الإسلام عندما ميز في كتابه "التراث والعلمانية" بين الإسلام الواقعي الذي هو يمثل حقيقة الإسلام والإسلام الظاهري الذي يتعلق بالمظاهر دون الاهتمام بجوهر الدين وحقيقته(٤) .

والنهضة لها معاني عديدة ، فهي تعني القيم المشتركة التي أصبحت مقبولة لدى الجميع ، وتعني العقلانية والتفكير التنويري الحر ، والديمقراطية والفردية ، والعلمانية ، وتعني الوجود ، وإعادة اكتشاف النصوص القديمة لا سيما الاغريقية والرومانية ، فالنهضة هي خطوة الى الوراء ، وعودة الحياة الى الادب الإغريقي والروماني . وان فكرة النهضة مهمة جداً لا يمكن التخلي عنها عند الحديث عن بناء دولة مدنية عصرية .

عصر النهضة يتقاطع مع المرحلة السابقة ، مع مرحلة العصور الوسطى التي كانت تتسم بالجمود الفكري والعلمي ، والفراغ الفكري وانحطاط الثقافة . فهي تعني نهاية العلاقات الإقطاعية وبداية العلاقات الرأسمالية كأساس للنظام الاجتماعي الاقتصادي . والنهضة عموماً تعني مجموعة من التغييرات المتباينة والمختلفة قد تكون لها علاقة بالجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية و الاقتصادية والصناعية .

ثانياً – الوعي الفكري:

لكي نبني مفهوم حول الوعي الفكري ينبغي القول ان المقصد هنا بالوعي الفكري هو ليس تحقيق برنامج إيديولوجي معين ، وإنما ان هناك مستلزمات ينبغي توافرها لكي تنجح النهضة ، ومنها بطبيعة الحال ، الفكر النهضوي والوعي السياسي لدى الشعوب والأمم قبل المطالبة بالثورة السياسية وتحقيق الديمقراطية ، على أساس ان هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والفلسفة ، وأنها أي الديمقراطية عملية تاريخية معقدة وصعبة ، تحتاج إلى وقت طويل ، ولا يمكن تحقيقها خلال مدة قصيرة ، لذلك ينبغي ان تكون هذه العملية متواصلة ومستمرة وان لا تكون هناك انقطاع أو الوقوف عند حدود معينة ، وان لا يقف عند حدود تغيير النظام السياسي الحاكم وإنما يبدأ من الشعب والجماهير وصولاً إلى قمة الهرم السياسي . لذلك ينبغي ان تسبق الثورة السياسية كما يقول (عزمي بشارة): تحولات ثقافية وفكرية لدى فئات واسعة من المجتمع ، ويصعب الحديث عن فكر ثوري ودوافع ثورية من دون مثل هذه التحولات التي تؤدي إلى تصور نمط الحياة كظلم لا يحتمل ، ومن ثم تحدث الثورة السياسية(ْ) ، وإلا سنهدم الديمقراطية بالديمقراطية نفسها ، وسيتم استبدال استبداد باستبداد أخر الذي قد لا يختلف بطبيعته كثيراً عن الاستبداد السابق ، نتيجة عدم الإيمان الحقيقي بالديمقراطية ، وهناك تجارب واضحة في التاريخ تؤكد صحة هذا القول ، يأتي في مقدمتها وصول (أدولف هتلر) إلى السلطة السياسية في ألمانيا عام ١٩٣٣ من طريق الانتخابات الديمقراطية ، ولكن ترتب على ذلك نتائج سلبية كبيرة في مجال الحديث عن الديمقراطية . لذلك علينا أولاً العمل على تفجير الثورات الفكرية **أولاً** ، الأمر الذي يدفعنا إلى بيان المستلزمات التي تدفع إلى تحقيق هذه النهضة عنوان للمحور **الثاني** .

المحور الثاني

مستلزمات البناء النهضوي

إن هناك مستلزمات عديدة لتحقيق البناء الفكري والنهضوي ينبغي العمل على إيجادها ، فبدونها لا يمكن الحديث عن أي نهضة ، وهذه المستلزمات يمكن تحديدها على النحو الآتي:-

أولاً – اقتصاد مزدهر:

ان إيجاد وضع اقتصادي مستقر وأمن مهم جداً عند الحديث عن النهضة ، فالأولوية بالنسبة الى المواطن يكون للجانب الاقتصادي ، بكلمات أخرى ان الفقر والبطالة يعرقل عملية النهضة ، لذلك فان هناك ضرورة ماسة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي .

ان الإصلاح الاقتصادي هو الأخر يمثل ضرورة مهمة لتحقيق التحولات في حياة المجتمعات ، لتوفير بيئة اقتصادية آمنة يتكمن فيها الفرد من الاهتمام بالجانب الثقافي والفكري ، وتحقيق ذاته ، الأمر الذي يساهم في التخلص من الخرافات والجهل الذي يسيطر على فئات واسعة من المجتمع . وهذا يشير إلى إننا نحتاج إلى بالدرجة الأولى إصلاح اقتصادي أيضاً ، وليس فقط الإصلاح السياسي .

في الواقع ان لكل نهضة فكرية داعمة مادية تحميها أو تعطيها الدفع اللازم لكي تقوى وتترعرع ، ولا ينبغي ان نكون مثاليين جداً ، فنتوهم ان الفكر معلق في الفراغ ، أو انه بنمو ويستمر بدون دعامة مادية تسنده ، نقول لك ونحن نعلم ان انهيار البرجوازية التجارية في بغداد وبعض المراكز الإسلامية الأخرى ساهم في انهيار الفكر العقلاني المتمثل بالمعتزلة والفلاسفة ، فالفكر لكي يترعرع تلزمه شروط محيطة وملائمة نسبياً ، من يفتقر ويجوع لا يعود يعرف كيف يفكر ، أي ان هناك علاقة بين الفقر المادي والفقر الفكري([٦]) .

ثانياً – المحكوم المستنير:

أن المشكلة الاساسية هي مشكلة بناء الإنسان ، لذلك ينبغي العمل وبذل الجهود على تمجيد الإنسان لإيجاد المحكوم المستنير أيضاً الذي يساهم في إنتاج المعرفة وتحقيق التحولات الكبرى ، وليس فقط الحاكم المستنير بنور

العلم والمعرفة كما ذهب إليه أفلاطون ، أو فكرة المستبد المستنير التي تزاوج بين الملكية الفردية المطلقة والعقلية الفلسفية كما يقول فولتير .

بناءً على ذلك نستطيع القول ان أحدى المستلزمات الضرورية لبناء دولة قائمة على أسس سليمة وخالية من العيوب والأمراض السياسية والاجتماعية ، والركوب في موجة الرابعة للتحول الديمقراطي الذي شهده العالم منذُ أواخر العام ٢٠١٠ ، هو تغيير الشعوب وبناء فكر مستنير عن الكون والإنسان والحياة ، الذي بدونه لا يمكن تحقيق النهضة ، وليس تغيير الحاكم أو النظام السياسي ، لأنه متى تغيير الشعب بهذا الشكل سيكون النتيجة الطبيعية والمنطقية بل الحتمية لهذا التغيير هو تغيير الحاكم في لحظة من اللحظات ، لذلك نقول ان بناء الإنسان بوصفه مدخل لسؤال النهضة يحتاج إلى وقت طويل ويتطلب المزيد من الجهد من قبل المثقفين والمفكرين ، فضلاً عن المؤسسات التعليمية والتربوية ، وهكذا على الدولة ان تهتم بالبشر منذ الطفولة بل منذُ ولادته ، على أساس الاستثمار الحقيقي هو استثمار العقول والبشر والاهتمام بالنظم العمرانية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وليس البنى التحتية فقط ، لهذا على الدول التي تسعى بناء نفسها بناءً صحيحاً وسليماً أن تخصيص ميزانية ضحمة لهذا المجال .

فهذه العملية هي الأخرى عملية معقدة وصعبة وتحتاج إلى مزيد من الجهد وتوحيد الصفوف لعل أهمها ان تكون شعبية ، لذلك فإن (ميجون)(*) كان على حق عندما خاطب زملائه من الحيوانات في محاولة منهُ لتوحيد صفوفهم للتخلص من المستبد صاحب المزرعة (مستر جونز) قائلاً "علينا ان نعمل ليلاً ونهاراً ، جسداً وروحاً ، الإطاحة بالجنس البشري ، تلك هي رسالتي لكم ، أيها الرفاق: الثورة ، لا أعرف متى ستكون هذه الثورة ، فقد يكون ذلك خلال أسبوع أو ربما مائة عام ، لكنني أعلم ، كرؤيتي لهذا القش الذي تحت أقدامي ان العدالة ستتحقق آجلا أم عاجلاً"(٧) . وهنا ينبغي القول أننا نحتاج إلى مراجعة الواقع ومحاولة تغييره ، من أجل إنتاج فكر ثوري لإذابة هذا الجبل الجليدي ، بحاجة إلى فكر جديد ، فكر مستقبلي من أجل تغيير الأفكار والاعتقادات القر وسطية وتنمية العقل البشري والتخلص من ترسبات الاستبدادي والتنظير الديني الذي صنع الاستبداد ، ومن

ثم الخروج من هذا التأخر ومن العالم القائم إلى عالم أفضل ، وليس العودة إلى فكر ماضوي يتسمك أو يمجد الماضي أو المرجعية الماضية . ومن هنا فإن عملية التغيير البنى المجتمعية لا تتم بسهولة ، ولا أحد يملك بشأنها وصفات جاهزة الانتقال من وضع إلى وضع آخر ، في واقع كوني يزداد تشابكاً والتباسا بقدر ما يزداد تسارعاً وتأزماً في علاقاته ومصائره ، كما في قضاياه ومشكلاته(٨) . فهناك أمراض سياسية ينبغي التخلص منها وإيجاد هوية واضحة تقوم على أساس تغليب المصالح الوطنية على المصالح الضيقة . والخطوة الأولى لتجاوز هذه الآزمة هي تشخيص الأمراض أو الاعتراف بالأمراض التي تعاني منها هذه المجتمعات ، طبعاً السياسية يأتي في مقدمتها ، لكي نتمكن بعد ذلك من تحديد العلاج المناسب لها.

وعليه ، يتبين من خلال التأمل في الواقع المعاصر وتفكيكه ، أن هناك معوقات كثيرة تحول دون نجاح النهضة التي تعد حاجة ضرورية لهذه المجتمعات في الوقت الحاضر ، منها بطبيعة الحال الجهل وعدم وجود عقلية تنويرية أو متنورة بنور العلم والفلسفة بالنسبة إلى الديمقراطية ، خصوصاً من قبل القائمين بالثورات أو الذين استثمروا هذه الثورات لصالحهم ، إذاً كيف يمكن معالجة هذا الأمر وتجاوز هذا الواقع المؤلم . لتحقيق ذلك نحتاج إلى نهضة في كل شيئ في الطبائع وفي الأفكار والعقول ، وحتى في أزياء النساء ، وإلا نخشى نجاح هذه الثورات ، خذ مثلاً الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، إذ شهد المجتمع الفرنسي ثورة فكرية واسعة شملت مفاصل الحياة المختلفة بفضل كتابات (إيراسموس وجان جاك روسو ومنتسكيو وفولتير ودريدا) وغيرهم كثيرون ، التي تؤكد على الحرية والكرامة وتمجيد الإنسان وتقديسه والحكم الدستوري والسلطة المقيدة ومحاربة الظلم والاستبداد ، والكشف عن مساوئ النظام القديم وجعل في القلوب ميلاً إلى تغييره وتبديله(٩) .

ولا ننسى ان هناك من يرفض الأفكار الجديدة ويدعو إلى الحفاظ على الوضع الراهن أو بقائه وعدم تغييره بحجة الخوف من التغيير من جهة أو أنها تمثل مثلاً بضاعة مستوردة من الآخر الخارجي / الغربي ، ومن ثم إنها لا تتلاءم والمجتمعات العربية ولا يجوز الأخذ بها ، وأحياناً ثالثة أنها تدعو إلى التمسك بالتراث ومقاومة التجديد والعصرنة ، اي ان الثورة ، أي ثورة عادة تواجه ثورة مضادة .

ومن أجل توصيل الرؤية هذه يتعين القول بأن على الأمة ان تعمل على استخدام كل الوسائل المتاحة لتغيير العقول واستثمارها بالشكل الذي يتلاءم والمتطلبات المعاصرة والانفتاح على العالم ، من أجل الخروج من الأزمة الراهنة وتجاوز الانسداد الثقافي القائم ، لا سيما من هذه الوسائل: وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة وخطب الزعماء ولوحات الإعلانات والمؤتمرات وورش العمل وقواعد البيانات والمواقع على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) ، وحري ان يكون ترويج وسائل جديدة للتفكير وفقاً لمسار يمكن التنبؤ به([١٠]) .

بناءً على ذلك يمكن القول ، أننا بحاجة كما يقول: (هاشم صالح) إلى استخدام منهجية الجيولوجيا ، لكي نعمل على معالجة المشكلة من جذورها وأعماقها ، كل ذلك من أجل تحرير الماضي قبل تحرير الحاضر ، والتخلص من عقلية القرون الوسطى والمورث القروسطي الذي لا يزال يسيطر على تفكيرنا وعقولنا ، الأمر الذي يتعارض مع القيم والثوابت الديمقراطية والحداثة ، ومن ثم الدخول في نهضة فكرية وعصر الحداثة ، هذا العصر الذي أصبح قديماً بالنسبة للشعوب الأوروبية التي دخلت في مرحلة ما بعد الحداثة ، إلا إننا لم ندخله بعد بصورة حقيقة وفعالة بعد ، إذا لا زالت ثقافة الاستبداد وإقصاء الآخر متحكمة في سلوكياتنا وممارساتنا اليومية لا سيما السياسية([١١]) .

وكذلك لا بد من التأكيد ان عملية البناء الفكري يستلزم تحقيق تحولات معرفية وفلسفية في مجالات الحياتية المختلفة ، الأمر الذي يتطلب التغيير من الداخل وان يكون التغيير من مرحلة الطفولة ومن أيامه الأولى وإعداده إعدادا سليماً وصحيحاً من خلال إخضاعهم لبرامج تعليمية وتربوية قائمة على ثقافة التعايش والتسامح والحوار والتعددية، وتلقينهم بأن الحقيقة ليست ملكاً أو حكراً على أحد، وإنما هي للجميع.

إذن فإن الثورة الفكرية ضرورية ، على اساس ان الثورة ضد الظلم والطغيان والفساد كما يقول (علي حرب) هي فعل فكري بالدرجة الأولى([١٢]) . وفي هذا الشأن ذهب (عبد الاله بلقزين) في معرض إجابته على السؤال الذي يطرحه على نفسه ، هل يمكن إنجاز ثورة سياسية من دون وعي سياسي ، ومن دون رؤية وشعار سياسيين ؟ إلى ان الثورة بوصفها تهدف إلى إسقاط وهدم نظام سياسي ، مثل هذه الثورة لا يمكن تعريفها إلا بوصفها فعلاً سياسياً

، والفعل السياسي حسب اعتقاده لا يكون فعلاً سياسياً إلا إذا كان مسبوقاً بوعي سياسي([١٣]) . وهذا يفسر التحديات والأزمات الخطيرة التي تواجه الجمهورية المصرية بعد وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة السياسية في البلاد بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ، والمتمثلة بعزل الرئيس السابق (محمد مرسي) نتيجة ممارساته غير الديمقراطية ومحاولته احتكار السلطة السياسية ، الأمر الذي يؤكد عدم إيمانهم الحقيقي بالديمقراطية ، خصوصا إذا تم التأكيد ان الديمقراطية لا تتمثل فقط بالانتخابات وتداول السلطة سلمياً ، والدليل على هذا الذي حدث في دولة قطر مثلاً الذي شهد في ٢٥ يونيو ٢٠١٣ تداول للسلطة من (حمد بن خليفة آل ثاني) إلى أبنه (تميم) ، وإنما هي سلوك وثقافة وطريقة للحياة .

لذلك فإن النهضة ستكون نتاج طبيعي لهذا الفعل الفكري التحرري . ومن هنا ذهب (علي شريعتي) في صدد معالجته موضع التغيير الاجتماعي وتغيير القيم الثقافية على ضرورة التركيز على قراءة التراث قراءة جديدة ومعاصرة ينسجم والتقاليد والقيم المعاصرة ، دون ان يعني ذلك تقليد المجتمعات الغربية وان التقدم يكمن في استلهام النموذج الغربي أو ان طريق التقدم هو الطريق الغربي فقط ، لأن لكل مجتمع من المجتمعات لهُ خصوصياته الثقافية والفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار وعدم تجاوزها في تحليل أي موضع من الموضوعات السياسية والفكرية ، وان وحدة التحليل ينبغي ان تعمل على تغيير أسلوب التفكير .

ولتوضيح ذلك أكثر لا بد من القول أننا بحاجة إلى قراءة جديدة للتراث والأصول دون ان يفهم من ذلك إلغاء هذا التراث أو القطيعة معه ، والذي له بالتأكيد دور واضح وكبير في حياة الأمم والشعوب العربية . أن القصد من ذلك هو ان تكون هناك تواصل مع الأصول وليس التقاطع معها من أجل التقدم نحو الأمام بصورة يضمن الازدهار والتطور على أساس ان المعركة فكرية قبل ان تكون سياسية ، ولهذا يذهب (محمد عابد الجابري) إلى القول: ان أنصار الجديد لا يستطيعون عادة الانتصار على أنصار القديم إذا هم قدموا الجديد كشيء لا أصل له عندهم ، وإنه كله من عند الغير . إن من شروط منازلة أنصار القديم منازلة ناجحة خوض المعركة معهم في ميدانهم وإظهارهم

بمظهر المقلد الجامد ، ومن ثم العاجز عن استيعاب الآفاق الرحبة التي تثوي وراء الأصول إذا فهمت بعيداً عن التقليد والفهم الجامد . يذكر ان الأصول والتراث ينطوي على الأبيض والأسود ففيه المشرق والمظلم ، الحرية والعدالة ، الاستبداد والظلم ، لذلك نحاول ان نركز على تطوير الجانب المشرق هذا وإعادة إنتاجهِ ، كوسيلة لإنتاج فكر جديد يتلاءم وحاجات العصر من جهة ، ولقيام بنى اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة محل القائمة كونها تشجع على الخمل وعدم الإنتاج من جهة ثانية([١٤]) . وهذا يعني ان عملية التواصل والاستمرارية هذه وتلك القراءة الجديدة لا تخدم فقط الفكرة الجديدة ، بل لا بد ان تخدم كامل النظام الفكري الذي يراد تعزيزه بها بوصفها جزءً منه أو تنتمي إليه نوعاً من الانتماء ، وهذا لا يتأتى في الغالب إلا اعتمادا على فهم جديد لتلك الأصول نفسها ، بحيث تبدو هذه الأصول كجديد كان يخوض مع القديم معركة مماثلة للمعركة التي يخوضها النظام الفكري الجديد الذي إقامته([١٥]) .

فانتشار الأفكار الفلسفية والعلمية في أوساط الشعب استنادا إلى ما سبق يمثل المستلزم الضروري لتحقيق التغيير السياسي المطلوب في أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة ، خصوصاً العربية منها ، إذ أنها تعني التغيير الجذري للنظام الاجتماعي الاقتصادي ، وليس للنظام السياسي ، فحسب ، إذ هذه الثورة ليست هدم نظام سياسي قائم وإقامة أخر يلبي طوح القائمين بالثورة ، بل هدم نظام اجتماعي عام ، وبناء نظام جديد ، والثورة وفقاً لهذا المعنى هي حركة تراكمية إلى الأمام وتجاوز الواقع القائم وأخطائه ، فلا تكون ثورة إلا متى خطت بالمجتمع نحو نظام سياسي واجتماعي – اقتصادي اكثر تقدماً من سابقه ، وإلا كانت ارتكازا إلى الوراء وثورة مضادة أو ترتد إلى الخلف([١٦]) . وعلينا ان نفكر ليس من أجل ان نمتع انفسنا ، بل من اجل ان نفهم الحياة التي تثير القلق والحافلة بالمشاكل ، إذ ينبغي بذل الجهود من اجل التفكير . لذلك من الضروري ان يصير هناك وعي بالأمور الآتية([١٧]) :-

١- لا يكمن السبب العميق للخطأ في الخطأ بالفعل (إدراك خاطئ) أو الخطأ المنطقي (عدم الانسجام) ، بل في صيغة تنظيم معرفتنا في شكل نسق من الأفكار (نظريات ، إيديولوجيات) .

٢- هناك جهل جديد مرتبط بتطور العلم نفسه .

٣- هناك عمى جديد مرتبط بالاستعمال المنحط للعقل .

٤- ترتبط أخطر التهديدات التي تتربص بالبشرية بالتقدم الأعمى وغير المتحكم فيه للمعرفة (أسلحة حرارية – نووية ، تلاعبات في كل الأنواع ، خلل بيئي) .

وهكذا ، فالفكر مهم جدا في نهضة الأمم وتقدمها خصوصا بالنسبة للمجتمعات التي لا زالت خاضعة لنمط من الفكر الشمولي والاستبدادي والنظرة الأحادية ورفض الآخر / الداخلي والخارجي على حد السواء ، لذلك يحق لنا كما يقول (إدغار موران) في كتابه (الفكر والمستقبل) ان نطلب من الفكر ان يزيل الغشاوات والعتمات ، وان ينظم ويوضح الواقع ، وان يكشف عن القوانين التي تحكمه(١٨) . فأن هذه المجتمعات بحاجة إلى انتشار الأفكار الفلسفية والسياسية والعلمية فيها من أجل الوصول إلى نهضة أدبية وعلمية وعملية ، فضلاً عن الإصلاح الفكر الديني الذي هو الأخر يمثل مستلزماً ضروريا للنهضة ، على اعتبار ان الدين لنقول تأويل الدين وطريقة تأويله يعاني الكثير من الشوائب مما يجعل الحاجة إلى الغربلة وإصلاح ضرورة الضرورات .

ولكي تكتمل الصورة حول سؤال الثورة الفكرية التي تعد من الثورات الكبرى التي ينبغي العمل على تحقيقها ، من الضروري تسليط الضوء على موضوع الحرية والمساواة بوصفه من المواضيع التي لا تنفصل عن هذا السؤال .

ثالثاً – الحرية والمساواة:

هذه النقطة تربط بين الحرية والمساواة ، وذلك لاعتقادنا أنناً لا نستطيع ان نصنع الحرية من دون تحقيق المساواة . فهذه القيم السياسية لها أهمية كبيرة في حياة الإنسان / الفرد ، لأن الإنسان اذا لم تتوفر لديه الحرية والمساواة والحقوق والحريات الاخرى ، فإن هذه الدولة أو تلك ستكون بالتأكيد غير عادلة .

وكذلك لا بد من القول ان الشعوب تتحمل مشاكل المجتمع أيضاً ، إذ ان مسؤولية عدم إيمانها بالديمقراطية وفقدان ثقافة التسامح وقبول الآخر لديها والخضوع للاستبداد ، كلها إلى أدت إلى تفاقم الآزمة ، والسعي إلى بناء ثقافة مجتمعية (وليس ثقافة النخبة فقط) تؤمن بالحرية والمساواة وعدم التمييز بين الإنسان وأخيه

الإنسان لأي اعتبارات تعلق باللغة أو الدين أو القومية . وذلك لأن الثقافة هي التي تحكم الشعوب . فهذه الشعوب تتحمل المسؤولية لأنهم فرطوا في حريتهم وقبلوا ان تنتهك ، فأصبحوا لقمة سائغة للحاكم ، وصاروا كالقطيع الذي لا يستطيع ان يتصرف في حياته كما يريد ، وإنما يتصرف بها الراعي كما يشاء ، وعلى الشعب الذي لا يريد ان يلقي المصير نفسه ان يحافظ على حريته ولا يقبل التنازل عنها أو المساومة فيها([١٩]) ، لذلك يمكن القول ان الحرية هي الوحيدة التي تمكن الإنسان من أن يحقق غاياته الجديدة ، أي ان يكون الإنسان غاية في ذاته ، فمن البديهي لا مكان تحقيق هذه الغاية إلا بمنح الإنسان أكبر قدر ممكن من الحرية التي لا يحدها إلا الإضرار بمصالح الغير([٢٠]) . فالحرية تعد مرتكز أساسي لتحقيق النهضة بوصفها توفر المناخ المناسب لتحقيق التحولات الاجتماعية والسياسية الكبرى من خلال السماح للأفراد بالتعبير عن أفكارهم دون التعرض للأذى ، مما يؤدي الى توجيه النقود الى مختلف جوانب الحياة وتشخيص الامراض ، الأمر الذي يساهم من ثم البحث عن العلاج لتجاوز هذه السلبيات ، على اعتبار ان مهمة المثقف ليس فقط تشخيص الأمراض والمشاكل ، وإنما إيجاد الحلول والمعالجات .

يذكر ان الشعوب العربية بدلاً من استغلال وتوظيف الاوضاع الجديدة والتمتع بأجواء الحرية والديمقراطية ووضع خلافاتها الدينية والطائفية والعرقية وراءها واعتماد صراع المبادئ والأهداف والأفكار السلمية كما هو عليه في الدول المتقدمة لوضع بلدانها على سكة التطوير والتحديث والدفع بالأحزاب والقوى السياسية لدخول مبدأ المنافسة بالبرامج والمناهج لتقديم الأفضل والأصح للإسهام في تقدم وإنهاض بلدانها دخلت نفق المواجهات العقيمة الكابحة والمعرقلة للفرص التي أتاحها انتصار الثورات في تغيير نمط العلاقات غير السليمة التي صنعتها نظم الحكم البائدة لتخريب الوحدة الوطنية للحؤول دون وحدة الشعوب وتصديها لنظمها المهترئة . وان القوى الثورية التي تقود التغيير ينبغي ان لا تكتفي بإدانة الواقع الذي ثارت لإسقاطه ورفض ما اعتراه من سلبيات وفساد وأزاحه نظم الحكم القائمة ، بل ينبغي ان يكون ذلك مدخلاً لإرساء قواعد بناء جديد أكثر حداثة وعصرنة قائمة على أساس المساواة بين المواطنين ، ويتجاوز أخطاء الماضي ، وتحديد أولويات مهامها العاجلة وفي طليعتها مواجهة التحديات

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي ورثتها من النظم السابقة والتصدي لمخاطر الانقسامات والانشطارات التي تهدد المجتمعات والناجمة عن المواجهات والصراعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المذهبية أو القبلية ونزع فتيل أسبابها ودوافعها بالعمل على تعظيم الهويات الوطنية بوصفها الهوية العليا في المجتمع دون التقليل من شأن الهويات الفرعية ، وإيجاد أوضاع دستورية حديثة تكفل حق جميع مكونات المجتمعات بصرف النظر عن مرجعياتها الدينية أو القومية أو نسبة تمثيلها بالمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية وصيانة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية([٢١]) . والسعي إلى إطلاق الحريات الفكرية والتعبير والرأي وإقامة الحكم الرشيد أو الصالح ، الذي يقوم فيه العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس التوازن والتكامل وليس الخضوع والسيطرة . الامر الذي يستدعي مناقشة موضع الطاعة والرفض بوصفها من المستلزمات الاخر لتحقيق النهضة ، والتي سنعالجها في النقطة القادمة .

رابعاً – الطاعة والرفض:

عند حدثينا عن هذه الجزئية نقول ان مهمة علم السياسة الحديث كان ولا يزال يتمثل بتحديد طبيعة سلطة الدولة ، وتنظيم ممارستها في ظل حكم القانون ، وتوجيه نشاطاتها نحو أهداف تعد شرعية بنظر الشعوب التي تحكمها ، وبناء القدرات البشرية وتنظيم الجانب العقلاني في المجتمع([٢٢]) . لكي تضمن لها الطاعة والخضوع لسلطات الدولة وما يصدر منها من إجراءات .

وعليه، ينبغي العمل تعليم الشعوب الطاعة والرفض في وقت واحد ، وهذه مهمة ليس بالسهلة وإنما تتطلب جهود كبيرة من قبل المثقفين والذين لهم شأن ، لكي يتم جعلها جزءً من الثقافة المجتمعية وليست فقط ثقافة النخبة أي تغيير بنية العقل المجتمعي ، لأن الأولى أقصد الطاعة تضمن الاستقرار والنظام ، والثانية أي الرفض تضمن الحرية وعدم السماح لظهور أنظمة حكم استبدادية . وان هذا الأمر يعد ضمانة لازمة للديمقراطية والحكم الديمقراطي . كما ينبغي القول ان الاستثمار الحقيقي هو استثمار العقول والبشر وتربيتهم على المفاهيم الصحيحة ، وصولاً في نهاية المطاف الى تغيير الشعوب ، وهذا الأخير هو الذي ينبغي ان يكون الهدف الأساس

من أي عملية تغييرية ، ومن أجل الوصول إلى النهضة الاقتصادية والسياسية ، وليس مجرد تحقيق تغييرات محدودة هنا وهناك . وعليه لا نحتاج إلى الإصلاح السياسي فقط ، بل نحتاج بشكل أكبر إلى الإصلاح الفكر الديني.

خامساً – إصلاح الفكر الديني:

ابتداء ينبغي الإشارة الى ان المشكلة هناك هي ليست مع الدين بوصفه نصوص مقدسة ، يمثل كلام إلهي مقدس غير قابل للمناقشة والاعتراض ، وان الدين فوق التصورات البشرية والقدرات العقلية البشرية ، وإنما المشكلة تكمن مع فهم المسلمين للدين مع تأويل هذه النصوص الدينية ، مع تفسيرات الدينية الضيقة التي لا بد إن تخضع الى مراجعات شاملة لإنتاج فكر ديني متنور .

وعليه نحن لا نحتاج إلى الإصلاح السياسي فقط ، بل نحتاج بشكل أكبر إلى الإصلاح الفكر الديني خصوصاً بعد عودة التيارات الفكرية التقليدية بشكل عنيف الى الساحة في معظم أرجاء العالم الإسلامي ، وتشبع الفكر الديني بالكثير الشبهات والشوائب ، إذ أصبح مراجعة الفكر الديني مراجعة شاملة أمر ضروري للخروج من الجمود الفكري وتجاوز عقلية العصور الوسطى ، تلك العقلية التي لازلت تتحكم فينا ، هذه العقلية التي تكمن وراء الانفجارات التي وقعت في فرنسا مؤخراً ، ومن أجل تجاوز الفكر الإرهابي التكفيري ، وإزالة الغبار عنه والتوجه نحو الإنسان والتأكيد على إنسانية الإنسان قبل أي شيء أخر ، وعلى التسامح والتعددية وقبول الأخر المختلف ، والكشف عن بعض عن الذين يستغفلون الناس ويستغلونهم للحصول على مصالح ذاتية وأطماع خاصة من خلال التوظيف السياسي للدين أو أنهم يتاجرون باسم الدين .

ان هناك خطأ جسيم في الخطاب الديني الذي يؤكد على الأخرة دون الاهتمام بدار الدنيا ، وتمنع العقل من القيام بوظيفته ، في حين ان مراد الله من الخلق هو الأثنين: الأخرة وعمارة الأرض ، والمطلوب أذا نشر الفكر العصري والفكر العقلاني المرتبط بالواقع ويتطلع الى المستقبل وليس تقديس العقلية الماضوية ، لتوفير ساحة فكرية اجتماعية متميزة تسمح بمواكبة التطور والركوب في موجة الحداثة . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل هناك

إمكانية لتحقيق الإصلاح الفكر الديني ؟ بالتأكد هناك مجال لتحقيق الاصلاح لأن الفكر الإسلامي يتصف بصفة المرونة ، الامر الذي يسمح بمواكبة التطورات الفكرية المعاصرة ، خصوصا تلك التي تتعلق بالعلاقات بين الافراد المجتمع ، وان اصلاح الفكر الديني سيفتح الباب لفكرة ان الإصلاح الاجتماعي يتوقف على الإصلاح العقلي أولاً . أي ان هناك مستلزمات اساسية لابد من توفيرها لتحقق البناء النهضوي ، منها إصلاح الفكر الديني لتوفير البيئة المناسبة لتقديم تصور جديد للحياة والكون والإنسان . وعليه ، ان للدين دوراً واضحاً في المجتمع ، على أساس ان المجتمعات العربية هي مجتمعات متدينة تخضع للتأثيرات الدينية بشكل كبير ، لذلك يمكن القول لا يمكن إقصاء الدين من الساحة السياسية ، كما حدث بالنسبة الى التجربة الأوربية ، ولا يمكن كذلك الرضا ببقاء الفكر الديني على حالته هذا ، الأمر الذي أنتج فكر ديني متشنج وجامد تحول الى فكر تنظيمي حركي ، كالحال مع التنظيمات الأصولية المتشددة مثل داعش وأخواتها ، لذلك فأن السؤال الذي له أهمية بالغة هو: هل يمكن إصلاح الفكر الديني وإخضاعه الى مراجعات بما يتلائم وضرورات العصر ، على أساس ان طروحات ما بعد الحداثة تؤكد على أهمية دور الدين في المجتمع ، لكن ليس دين العصور الوسطى الذي يرفض الآخر ولا يتعامل معه على أساس المساواة ، وإنما فكر ديني متنور يقدم تصورات تؤكد على الإنسانية وعلى عدم احتكار الحقيقة ، وان الإجابة على هذا السؤال يحتاج الى مزيد من التأمل وعدم إطلاق أحكام مستعجلة عند البت فيها ، من أجل التخلص من هذا المرض الذي يتحكم في العقل الجمعي . يتضح مما تقدم ان أزمة المجتمع العربي هو أزمة فكر قبل أي شيء اخر .

ان عدم وجود تصور فكري واضح عن الواقع يشير الى وجود فجوة فكرية ، الأمر الذي يعرقل عملية تحقيق الإصلاح الفكر الديني ، ومن ثم التحول نحو واثع جديد ، لذلك من الصعب القول إنه يوجد هناك فكر واضح وحر يقدم تصور حول إصلاح المنظومة الدينية ، ومن هنا على المثقف ان يعود الى الساحة – بوصفه غائبا في الوقت الحاضر – ويحاول الإجابة على الأسئلة الكبرى التي تتعلق بمستقبل المجتمع ، خصوصاً تشجيع التفتح الديني والإدراك والتفكير في إنسانيتنا قبل أي شيء أخر . لتحقيق الانتصار على أهل التفسير والنص .

الخاتمة

لعل من المفيد بعد الانتهاء من البحث ان نبرز أهم النتائج التي تم التوصل إليها ، والتي يمكن تحديدها على هذه النحو:-

١- ان المجتمعات العربية المعاصرة التي تعاني من ثالوث الاستبداد والفقر والفساد بحاجة أولاً إلى تحقيق نهضة فكرية بوصفها ضرورة لازمة خصوصاً في المرحلة الحالية التي تتميز بالضعف والتراجع وعلى المستويات كافة ، الأمر الذي يتطلب توفير مستلزمات عديدة ومتنوعة .

٢- ان عملية تحقيق النهضة تحتاج الى نظرة موضوعية ، والى مراجعة شاملة لمختلف جوانب الحياة وتقديم تصور جديد للحياة ، أي ان الخطوة الأولى لتحقيق النهضة هي الاعتراف بوجود أمراض وسلبيات تعاني منها المجتمع ، ومن ثم العمل على وصف العلاج لها لتجاوز تلك الأمراض والسلبيات . أي ان تغيير المجتمع يمثل المحور الأساس في عملية النهضة ، وليس فقط تغيير الحاكم .

٣- ان هناك مستلزمات أساسية لا يمكن تحقيق النهضة بدونها ، وهذه الشروط تتمثل بالوعي الفكري والإصلاح الاقتصادي ، وتحقيق الحرية والمساواة ، وإصلاح الفكر الديني .

٤- في غياب تصور فكري واضح عن الواقع ، يشير الى وجود فجوة فكرية يعاني منها المجتمع ، وكذلك عدم تشخيص واضح للأمراض والجوانب السلبية التي يعيشها المجتمع هو الاخر إشارة الى هناك فراغ فكري في المجتمع ، فضلا عن عدم وجود معالجات حقيقية لهذه الامراض وتلك الجوانب السلبية . لذلك ينبغي أولاً الاعتراف بوجود مثل هذه المشاكل وتحديدها ، ومن ثم الاتجاه نحو الخطوة الثانية والتي هي معالجتها معالجة حقيقية جذرية .

هوامش البحث

([1]) جون آر برادلي ، ما بعد الربيع العربي: كيف أختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط ، ط١ ، كلمات عربية للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص١٩ .

([2]) ابن منظور ، لسان العرب ، ، المجلد (٦) ، دار المعارف ، بيروت ، ص٤٥٦.

([3]) نقلاً عن: هاشم صالح ، مدخل إلى التنوير الأوربي ، ط١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص١٢١.

([4]) عبد الكريم سروش ، التراث والعلمانية ، البنى والمرتكزات، الخلفيات والمعطيات ، ترجمة أحمد القبانجي ، الانتشار العربي ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص١٦٦ .

([5]) عزمي بشارة ، في الثورة والقابلية الثورة ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص٨٦ .

([6]) هاشم صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٧٢-٧٣ .

([*]) خنزيز في الثانية عشر من عمره ، وكان لهُ إعتبارهُ في المزرعة ، ينظر: جورج أورويل ، مزرعة الحيوان ، ترجمة صبري الفضل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص١٢ .

([7]) المصدر نفسه ، ص١٩ .

([8]) مجموعة باحثين ، إلى أين يذهب العرب ؟ ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٤٧ .

([9]) غوستاف لوبون ، روح الثورات والثورة الفرنسية ، ترجمة محم عادل زعيتر ، ط٢ ، المطبعة العصرية ، مصر ، ١٩٣٤ ، ص١٥ .

([10]) لورانس إ. هاريزون وصمويل ب. هنتجتون (محرران) ، الثقافات وقيم التقدم ، ترجمة شوقي جلال ، ط٢ ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٤٦٤ .

([11]) هاشم صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢ .

([12]) علي حرب ، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص١٠٩ .

([13]) عبد الاله بلقزبز ، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل ، ط١ ، منتدى المعارف ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص٤٠ .

([14]) محمد عابد الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص١٤٢.

([15]) المصدر نفسه ، ص١٤٢ .

(١٦) عبد الإله بلقزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠ .

(١٧) إدغار موران ، الفكر والمستقبل مدخل إلى الفكر المركب ، ترجمة أحمد القصوار ومنير الحجوجي ، ط١ ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٤ ، ص١٣ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص٩ .

(١٩) أحمد جمال دين ، ديمقراطية جديدة ، ط١ ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص١١٨ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ص١١٨-١١٩ .

(٢١) أحمد العاني ، مستقبل الدول العربية بعد التغيير ، مجلة الجريدة ، ٢٠١٣ ، مقال منشورة على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) على الموقع :

http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=١٧٨١٠.

(٢٢) فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، نقله إلى العربية مجاب الإمام ، ط١ ، مكتبة العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٧ ، ص٤٢ .